

غير العاملة في البنوك المملوكة للدولة في هذه البلدان زادت بوتيرة أسرع بكثير من البنوك الخاصة في نفس البلدان. تدعم هذه النتيجة حجج كين (2000) التي تفترض أن الخسائر غير المحجوزة في البنوك المملوكة للدولة قبل الأزمة لم يكن بالإمكان التستر عليها خلال الأزمة، وهذا يظهر من خلال الزيادة الأسرع في القروض غير العاملة خلال الأزمة. كما تُظهر اختبارات Wald لدينا أنه على الرغم من أن مجموع المعاملات لـ $Dstate$ و $Dstate \times D9700$ كان إيجابياً بشكل كبير لجميع العينات، إلا أن مجموع المعاملات لـ $Dstate$ و $Dstate \times D0104$ كان غير ذي دلالة لجميع العينات. يشير ذلك إلى أن البنوك المملوكة للدولة كانت قادرة على سد الفجوة في القروض غير العاملة مع البنوك الخاصة خلال الفترة 2001-2004. تتماشى هذه النتيجة مع نتائجنا حول رأس المال الأساسي والعوائد النقدية، وتشير إلى التحسن الكبير في أداء البنوك المملوكة للدولة في الفترة ما بعد الأزمة 2001-2004.

اللوحة D تقدم نتائج الانحدارات باستخدام نسبة مصاريف الأفراد إلى إجمالي القروض. هناك نتائج مختلطة بالنسبة للمعاملات على $Dstate$. تشير النتائج إلى أنه خلال الفترة 1989-1992، بالمقارنة مع البنوك الخاصة، كانت البنوك المملوكة للدولة تتحمل مصاريف أكبر للأفراد في عينة التدخل الحكومي المحدود، بينما كانت أقل في العينات الأخرى. ومع ذلك، فإن العلاقة السالبة بين ملكية الدولة ونسبة مصاريف الأفراد إلى القروض للعينة التي شملها التدخل الحكومي المحدود تتقلب في الفترات التي تلت 1993. تشير اختبارات Wald لدينا إلى أن مجموع المعاملات لـ $Dstate$ و $Dstate \times D9396$ كان إيجابياً بشكل كبير باستثناء عينة الأزمة الشديدة. يشير ذلك إلى أن البنوك المملوكة للدولة كانت تعمل بكفاءة أقل في المتوسط مقارنة بالبنوك الخاصة خلال الفترة 1993-1996. كان مجموع المعاملات لـ $Dstate$ و $Dstate \times D9700$ إيجابياً بشكل كبير للعينة الكاملة وعينة التدخل الحكومي المحدود، بينما كان غير ذي دلالة للعينات الأخرى. علاوة على ذلك، كان مجموع المعاملات لـ $Dstate$ و $Dstate \times D0104$ إيجابياً بشكل كبير فقط للعينة الكاملة. تشير هذه النتائج إلى أنه بشكل عام، خلال الفترة 1993-2004، كانت البنوك المملوكة للدولة أقل كفاءة من البنوك الخاصة.

اللوحة D تظهر أيضاً أن المعاملات على $Dforeign$ كانت سلبية بشكل كبير، باستثناء عينة التدخل الحكومي المحدود. يشير ذلك إلى أنه في البلدان التي كان فيها تدخل حكومي كبير في النظام المصرفي، كانت البنوك ذات الملكية الأجنبية تعمل بكفاءة أكبر من البنوك المحلية البحتة. المعاملات السالبة بشكل كبير على حجم البنك في جميع العينات تشير إلى أن البنوك الأكبر كانت تعمل بكفاءة أكبر من البنوك الأصغر، ربما بسبب اقتصادات الحجم الأكبر.

اللوحة E تفحص تأثير ملكية الدولة على نسبة القروض إلى الودائع، وهو مقياس للسيولة في البنك. كانت المعاملات على $Dstate$ إيجابية بشكل كبير باستثناء عينة التدخل الحكومي المحدود. يشير هذا إلى أنه في البلدان التي كان فيها تدخل حكومي كبير في النظام المصرفي، كانت البنوك المملوكة للدولة تعتمد بشكل أكبر على الالتزامات المشتركة لتمويل محفظة قروضها وبالتالي كانت أقل سيولة من البنوك الخاصة خلال

الفترة 1989-1992. ومع ذلك، تشير نتائج اختبارات Wald إلى أن مجموع المعاملات لـ Dstate والمنتجات المتقاطعة الخاصة بـ Dstate والمتغيرات الزمنية كانت غير ذات دلالة لجميع الفترات الفرعية بعد 1992 ولجميع العينات. يشير ذلك إلى أن البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة كانت لديها نسب قروض إلى ودائع مشابهة بعد 1992، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. من المثير للاهتمام أن المعاملات على Dforeign كانت إيجابية بشكل كبير باستثناء عينة التدخل الحكومي المحدود. يشير ذلك إلى أن البنوك ذات الملكية الأجنبية اعتمدت أقل على الودائع لتمويل محفظة قروضها. قد يكون ذلك لأن البنوك ذات الملكية الأجنبية تمتلك وصولاً أكبر إلى أسواق أخرى غير الودائع لتمويل قروضها.

اللوحة F تفحص ما إذا كانت البنوك المملوكة للدولة تقدم تمويلًا أكبر للحكومة مقارنة بالبنوك الخاصة. كانت المعاملات على Dstate في اللوحة E غير ذات دلالة لجميع العينات. يشير هذا إلى أنه في الفترة 1989-1992، كانت البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة تحتفظ بنسب مماثلة من الأوراق المالية الحكومية. تظهر المعاملات المتقاطعة لـ Dstate مع المتغيرات الزمنية أنماطًا مختلفة بين عينة التدخل الحكومي المحدود وعينة التدخل الحكومي الكبير. تشير اختبارات Wald لدينا إلى أن مجموع المعاملات لـ Dstate والمنتجات المتقاطعة الخاصة بـ Dstate كانت إيجابية بشكل كبير لعينة التدخل الحكومي الكبير بالنسبة لجميع الفترات الفرعية بعد 1992. ومع ذلك، بالنسبة للعينة ذات التدخل الحكومي المحدود، كانت البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة تحتفظ بنسبة مماثلة من الأوراق المالية الحكومية في جميع الفترات الفرعية. تدعم هذه النتائج وتوسع من نتائج دينش (2005) وتشير إلى أن البنوك المملوكة للدولة تلعب دورًا أكثر نشاطًا في تمويل الحكومة مقارنة بالبنوك الخاصة في البلدان التي يكون فيها تدخل حكومي كبير في النظام المصرفي. هذا يتناقض مع الرأي القائل بأن البنوك المملوكة للدولة تميل إلى تمويل المشاريع الخاصة التي تعزز رفاهية المجتمع والتي تكون كبيرة جدًا أو غير مربحة بالنسبة للبنوك الخاصة لتحملها. ومع ذلك، من الممكن أن الزيادة الأكبر في الأوراق المالية الحكومية للبنوك المملوكة للدولة في الفترة ما بعد الأزمة يمكن تفسيرها جزئيًا من خلال جهود الحكومة لإعادة رسملة البنوك المتعثرة.

اللوحة G تعرض نتائج الانحدار باستخدام معدلات نمو الأصول للبنوك كمتغير تابع. نلاحظ مجددًا أنماطًا مختلفة بين العينات المجمعة حسب مستوى تدخل الحكومة في النظام المصرفي. المعامل المرتبط بـ Dstate (الملكية الحكومية) سالب بشكل كبير في العينة التي تحتوي على تدخل حكومي كبير، ولكنه غير ذي دلالة في العينة التي تحتوي على تدخل حكومي قليل. تظهر اختبارات والد على مجموعات المعاملات الخاصة بـ Dstate ومنتجاته المتقاطعة مع الدوال الزمنية أن هذه المجموعات سلبية بشكل كبير في العينة التي بها تدخل حكومي كبير وغير ذات دلالة في العينة التي بها تدخل حكومي قليل. يشير هذا إلى أن البنوك المملوكة للدولة، بشكل عام، شهدت نموًا أبطأ في الأصول مقارنة بالبنوك الخاصة في جميع فترة العينة في البلدان التي كان فيها تدخل حكومي كبير في النظام المصرفي. ومع ذلك، بالنسبة للعينة التي بها تدخل حكومي قليل، كانت معدلات نمو الأصول في البنوك المملوكة للدولة والخاصة مشابهة طوال فترة العينة.

الملخص: تشير النتائج في هذه الفقرة إلى أنه في المتوسط، كانت البنوك المملوكة للدولة في الـ 16 دولة تمتلك رأس مال أساسي أقل، ومخاطر ائتمانية أكبر، وكفاءة إدارة أقل، ونموًا أبطأ في الأصول مقارنة بالبنوك الخاصة في معظم فترات العينة قبل عام 2001. في أي من مجالات الأداء (الملاءة المالية، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، والسيولة)، لم تظهر البنوك المملوكة للدولة أداءً متفوقًا ثابتًا مقارنة بالبنوك الخاصة في العينة المكونة من 16 دولة. علاوة على ذلك، تسلط نتائجنا في هذه الفقرة الضوء على أهمية تدخل الحكومة في التأثير على الفروقات في مقاييس الأداء المختلفة بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة. في البلدان التي كان فيها تدخل حكومي أكبر في النظام المصرفي، كانت الفروق في مقاييس الأداء المختلفة (مثل رأس المال الأساسي، مخصصات خسائر القروض إلى القروض، والأوراق المالية الحكومية إلى الأصول) بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة أكبر بكثير مقارنةً بالبلدان التي كان فيها تدخل حكومي أقل في الصناعة المصرفية. ومن النتائج المثيرة الأخرى أن البنوك المملوكة للدولة تتخذ دورًا أكثر نشاطًا في تمويل الحكومة مقارنة بالبنوك الخاصة في البلدان التي يكون فيها تدخل حكومي كبير في النظام المصرفي. تعزز هذه النتائج استنتاجاتنا حول العوائد النقدية وتدعم الفرضية التي تقول إن الأداء الضعيف للبنوك المملوكة للدولة يرجع أساسًا إلى الحوافز الملثوية لمديري هذه البنوك.

تشير نتائجنا إلى أن البنوك المملوكة للدولة شهدت أكبر تدهور في رأس المال الأساسي وجودة الائتمان خلال الأزمة الآسيوية في الدول الخمس التي تأثرت بشدة بالأزمة، وهو ما يدعم تنبؤات كين (2000) بأن تدهور أداء البنوك يكون عادة أسرع في البنوك المملوكة للدولة أثناء الأزمات المصرفية.

نتائجنا تشير إلى أن البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة كانت تمتلك مستويات مشابهة من رأس المال الأساسي والقروض المتعثرة في فترة ما بعد الأزمة بين 2001-2004، وهذا يتماشى مع نتائجنا حول العوائد النقدية. تدعم هذه النتائج سيناريو نموذج دورة الحياة لأزمة مصرفية ناتجة عن التنظيم، الذي يفترض أن العولمة المتزايدة للمنافسة في خدمات المالية تؤدي إلى خلق ضغوط لابتكار سياسة مصرفية محسنة بشكل كبير تأديب المؤسسات غير الفعالة.

الاختبارات التحقق من الصلاية:

في هذه الفقرة، نقوم بإجراء عدة اختبارات لفحص مدى صلاية نتائجنا الرئيسية. نبدأ بفحص ما إذا كانت نتائجنا حساسة لاختلافات في أنظمة المحاسبة في البلدان التي تضمها العينة. نستخدم النماذج المحاسبية التي صنفها مولر، جيرنون، وميك (1997) وإصدارهم المحدث جيرنون وميك (2001) لتصنيف البلدان بناءً على أوجه التشابه المحاسبية لديها. حيث يعتبر مولر، جيرنون وميك أن النظام المحاسبي لأي دولة لا يعتمد فقط على معايير المحاسبة، بل أيضًا على عوامل البيئة المؤسسية مثل الاعتماد على التمويل الخارجي، النظام القانوني، الروابط السياسية والاقتصادية مع البلدان الأخرى، الثقافة، مستويات التضخم، حجم وتعقيد الشركات، درجة تطور الإدارة والمجتمع المالي، والمستوى العام للتعليم.

صنف جيرنون وميك (2001) البلدان إلى ثلاثة نماذج محاسبية رئيسية بناءً على بيئتها المؤسسية: (1) النموذج البريطاني الأمريكي، (2) النموذج القاري، و (3) النموذج المعدل بالتضخم. من بين الـ 16 دولة في عيّنتنا، تم تصنيف 11 دولة بواسطة مولر، جيرنون وميك (1997) وجيرنون وميك (2001). تضم البلدان التي تستخدم النموذج البريطاني الأمريكي بنغلاديش، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سنغافورة، تايوان، وتايلاند. كوريا الجنوبية هي الدولة الوحيدة التي تستخدم النموذج

القاري. لا يمكننا العثور على دراسة قامت بتصنيف البلدان الخمسة الأخرى في عيّنتنا (الصين، ماكاو، نيبال، سريلانكا، وفيتنام). بناءً على ذلك، نقوم بتشغيل الانحدارات للعوائد النقدية (كما هو موضح في الجدول 3) لفرعي العينة الأربعة التالية: (1) البلدان التي تستخدم النموذج المحاسبي البريطاني الأمريكي (10 دول)، (2) البلد الوحيد الذي يستخدم النموذج القاري (كوريا الجنوبية)، (3) البلدان التي بها تدخل حكومي قليل في النظام المصرفي والتي تستخدم النموذج المحاسبي البريطاني الأمريكي (7 دول)، و(4) البلدان التي بها تدخل حكومي كبير في النظام المصرفي والتي تستخدم النموذج المحاسبي البريطاني الأمريكي (3 دول).

يشير الجدول 5 إلى أن النتائج بالنسبة للبلدان التي تستخدم النموذج المحاسبي البريطاني الأمريكي تؤكد نتائجنا السابقة، حيث كانت العوائد النقدية للبنوك الخاصة أعلى بشكل كبير من تلك التي للبنوك المملوكة للدولة خلال الثلاث فترات الفرعية من 1989 إلى 2000، ولكن كانت العوائد مشابهة في فترة 2001-2004.

نحن أيضًا ندرس ما إذا كانت نتائجنا تتأثر بانحياز محتمل في العينة. يظهر براون ودينك (2005) أن الطريقة الأكثر شيوعًا للتعامل مع البنوك الخاصة التي تفشل هي الاستحواذ الحكومي عليها، وبعد ذلك تعمل هذه البنوك كبنوك مملوكة للدولة. قد يؤدي ذلك إلى انحياز في العينة عند مقارنة الأداء بين البنوك، حيث أن بعض البنوك المملوكة للدولة هي بنوك خاصة فشلت وتم الاستحواذ عليها من قبل الحكومة. كاختبار للصلابة، نقوم بتشغيل تحليلين إضافيين كل منهما يستخدم العوائد النقدية كمتغير تابع. أولاً، نستخدم المتغيرات المتأخرة لمدة 3 سنوات بالنسبة لنسبة الملكية الحكومية، وعوائد التدفق النقدي التشغيلية، ورأس المال الأساسي إلى الأصول، والمخصصات لخسائر القروض إلى القروض، ونفقات الأفراد إلى القروض، والأوراق المالية الحكومية إلى الأصول كأداة لقياس نسبة الملكية الحكومية. ثانيًا، نستبعد البنوك التي زادت فيها الملكية الحكومية خلال فترة العينة. كما نفحص صلابة نتائجنا عن طريق تضمين أعلى 10 بنوك فقط في كل دولة في الانحدارات. نقوم بتنفيذ هذه الاختبارات للصلابة للعينة الكاملة، والعينة التي شهدت أزمة شديدة، والعينات التي بها تدخل حكومي قليل وتدخل حكومي كبير. يُظهر الجدول 6 أن نتائج هذه الاختبارات تؤكد نتائجنا السابقة. علاوة على ذلك، نقوم بإجراء اختبارات الصلابة المذكورة أعلاه باستخدام مقاييس أداء أخرى (كما في الجدول 4) كمتغيرات تابعة وتكون النتائج مشابهة نوعًا ما لنتائجنا السابقة.

4. الخاتمة

في هذه الورقة، ندرس كيف يؤثر ملكية الحكومة وتدخل الحكومة في النظام المصرفي في بلد ما على أداء البنوك. بشكل خاص، نستخدم مقاييس التدفق النقدي والمحاسبة لدراسة الفروق في الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة في 16 دولة من دول شرق آسيا من عام 1989 حتى 2004، وهي فترة تشمل الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997. تكشف دراستنا عن نمط مثير للاهتمام في اختلافات الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة حول الأزمة الآسيوية. نجد أن البنوك المملوكة للدولة بشكل عام